A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المؤتمر

الدورة التاسعة والثلاثون

روما، 6–13 يونيو/حزيران 2015

التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بمنظمة الأغذية والزراعة/خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة

موجز

إن 2015 هي السنة الهدف لتحقيق أهداف التنمية للألفية التي وضعت في عام 2000 والتي تراوحت بين خفض الفقر المدقع والجوع إلى النصف وبين خفض وفيات الأطفال ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة/الإيدز. وقد كانت تلك الأهداف نقطة مفصلية على صعيد الجهود الإنمائية دوليا ووطنيا وقد شجعت على ثقافة للرصد والتقييم. وسوف تتم المصادقة على مجموعة جديدة من الأهداف، تعرف بأهداف التنمية المستدامة، لدى انعقاد مؤتمر قمة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2015. وتعرض هذه الوثيقة التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديدا تلك التي تخص ولاية الفاو. وهي تصف أيضا العملية التي أدت إلى وضع المجموعة الجديدة من أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015 وهي تقدم الأهداف المقترحة ذات الصلة المباشرة بعمل الفاو. وفضلا عن ذلك تناقش الوثيقة المسائل المتعلقة بتنفيذ إطار جديد للتنمية والدعم اللازم من قبل الأمم المتحدة، بما فيه الدعم المقدم من قبل الفاو، لضمان التطبيق الناجح على المستوى القطري.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب المؤتمر

إن المؤتمر مدعو إلى استعراض التقدم المحرز باتجاه تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالفاو وتقديم الإرشاد للمنظمة فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015.

يمكن توجيه الاستفسارات بشأن محتوى هذه الوثيقة إلى:

Jomo Kwame Sundaram

منسق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

رقم الهاتف: 0657053566 39+

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

أولاً – التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بمنظمة الأغذية والزراعة

1– كانت الأهداف الإنمائية للألفية أول إطار عالمي بالمطلق يعنى بإرشاد التنمية الدولية. وقد كان هناك دعم غير مسبوق لهذه الأهداف الثمانية بمشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في حشد الموارد والأنشطة المحفزة على كافة المستويات، من أجل تنفيذها. وقد شجّع إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية على ثقافة للرصد والمحاسبة. وكان إطار رصد الأهداف الإنمائية للألفية كفيلا بتحريك عملية صنع القرارات المتعلقة بسياسات التنمية، وبالمساعدة على تحسين القدرة الإحصائية وإتاحة البيانات.

2– وقد ساهمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستويين العالمي والقطري ولا سيما الهدف 1 – "استئصال الفقر المدقع والجوع" والهدف 7 – "ضمان الاستدامة البيئية." وترصد المنظمة أربعة مؤشرات تتعلق بالهدفين 1 و7 وتبلغ عن التقدم المحرز على المستوى العالمي.

3– دعت الغاية الأولى للهدف 1 إلى خفض نسبة مدقعي الفقر إلى النصف في الفترة الممتدة بين 1990 و2015. وفي عام 1990 كان حوالي نصف الأشخاص في الدول النامية يعيشون بأقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم الواحد. وقد تدنى هذا المعدل إلى 22 في المائة بحلول عام 2010 محققا غاية الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالفقر قبل خمس سنوات من المهلة المحددة. وفي تلك الأثناء انخفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من 1.9 مليار نسمة في عام 1990 إلى 1.2 مليار في عام 2010. وعلى الرغم من هذا الإنجاز الإجمالي، كان التقدم على صعيد خفض الفقر غير متساوٍ. فبعض الأقاليم مثل شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا قد بلغت الغاية في وقت مبكر فيما لا تزال أقاليم أخرى مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا متأخرة على هذا الصعيد.

4– وفيما يتعلق بالغاية الثانية الخاصة بالفقر أي تحقيق العمالة التامة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، تراجعت حصة أفراد الأسرة العاملين بدون أجر والعاملين على حسابهم الخاص من مجمل العمالة في الأقاليم النامية إلى 56 في المائة في عام 2013 من مستوى الـ 67 في المائة الذي سجّل قبل عقدين من الزمن. وتضاءلت تلك الحصة بنسبة 2.8 نقطة مئوية في الفترة بين 2008 و2013 مقارنةً بانخفاض بلغ 4.0 نقطة مئوية في فترة الخمس سنوات السابقة (2003–2008). وتشير الحصة المرتفعة من العاملين في حالة العمالة الهشة إلى الانتشار الواسع لتدابير العمل غير النظامي. وعادة ما يفتقر العمال في تلك الحالات إلى حماية اجتماعية مناسبة ويعانون من الدخل المنخفض وظروف العمل المضنية حيث قد تُنتهك حقوقهم الأساسية في ظلها.

5– وقد دعت الغاية الثالثة المتعلقة بالجوع للهدف الإنمائي للألفية 1 إلى خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع في البلدان النامية إلى النصف في الفترة بين 1990–1992 و2015. وتشير أحدث تقديرات الفاو إلى وجود 795 مليون شخص حول العالم يعانون من نقص التغذية في الفترة 2014–2016 أي بانخفاض يفوق الـ 167 مليون شخص على امتداد العقد المنصرم و216 مليون أقل مما كان عليه العدد في الفترة 1990– 1992.

وخلال الفترة نفسها، تراجع انتشار نقص التغذية من 23.3 إلى 12.9 في المائة عالمياً (حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015). ومنذ الفترة 1990–1992، قام 72 بلداً نامياً، من أصل الـ 129 بلداً التي تم رصدها، بتحقيق الغاية المتعلقة بالجوع للهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية، وهناك تسعة بلدان هي قاب قوسين أو أدنى من تحقيق هذه الغاية. وإن تحقيق الغاية العالمية المتعلقة بالجوع قد أصبح في المتناول ولكن ذلك سيتطلب التزاما سياسياً منسقاً ومستداماً على أعلى المستويات ونهجا متكاملاً للعمل.

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015،
بداية الاقتباس:

لا زالت هناك اختلافات كبيرة فيما بين الأقاليم. فقد حقق بعضها تقدماً سريعاً في الحد من الجوع: بلغت أمريكا اللاتينية إضافة إلى شرق وجنوب شرق آسيا [...] الغاية جيم المتعلقة بالجوع للهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية [...]، وتم تحقيق الغاية جيم المتعلقة بالجوع للهدف 1 في القوقاز وآسيا الوسطى وفي الأقاليم الشمالية والغربية من أفريقيا. كما أحرز تقدم في البحر الكاريبي، وأوقيانوسيا، وجنوب آسيا، وجنوب أفريقيا وشرقها، ولكن بوتيرة بطيئة جدا لبلوغ الغاية جيم من الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية. وأخيراً، يبتعد وسط أفريقيا وغرب آسيا عن تحقيق الغايات المتعلقة بالجوع، إذ أن نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية الآن هي أعلى مما كانت عليه في الفترة 1990-1992.
نهاية الاقتباس

6– وفي تلك الأثناء، كان حوالي 99 مليون طفل ما دون سن الخامسة يعانون نقص الوزن في عام 2012. ويمثل هذا الرقم 15 في المائة من مجمل الأطفال ما دون الخامسة أي بمعدل طفل واحد على سبعة تقريبا. وقد تراجع عدد الأطفال ناقصي الوزن بنسبة 38 في المائة، من 160 مليون طفل بحسب التقديرات في عام 1990. وفي الوقت نفسه، يبقى حوالي 162 مليون طفل تحت سن الخامسة مهددين بتراجع نموهم المعرفي والجسدي المرتبط بالتقزم. وقد تراجع انتشار التقزم من حوالي 40 في المائة في عام 1990 إلى 25 في المائة في عام 2012، إذ حصل تراجع في الأقاليم كافة باستثناء أفريقيا دون الصحراء الكبرى.

7– إلى جانب انتشار نقص التغذية، تقوم الفاو أيضا بالتبليغ عن ثلاثة مؤشرات تتعلق بالهدف الإنمائي للألفية 7: أي الغطاء الحرجي؛ واستخدام الموارد المائية المتجددة؛ ونسبة الأرصدة السمكية ضمن المستويات المستدامة حيوياً.

8– فُقد حوالي 13 مليون هكتار من الغابات كل سنة بين عام 2000 وعام 2010 إما بسبب الخراب الناتج عن أسباب طبيعية أو بسبب تحويل الأراضي إلى استخدامات أخرى. وفيما يتعلق باستخدام الموارد المائية المتجددة، فإن شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية في غرب آسيا يتسمان بمعدلات لسحب المياه تتخطى حدود المستوى الذي يعتبر مستداما، فيما كانت معدلات السحب في الأقاليم الأخرى ما دون عتبة الاستدامة. غير أن تلك الأرقام الإقليمية تخفي

فوارق هائلة ضمن الأقاليم وكذلك ضمن البلدان لأن كثيرين في بلدان عدة يعيشون في مناطق تعاني من شح خطير في المياه. وبالنسبة إلى الموارد البحرية فقد تراجعت النسبة المئوية للأرصدة السمكية التي يتم اصطيادها ضمن مستويات مستدامة حيويا، ما يشير إلى تزايد الصيد المفرط للأسماك. ومنذ عام 1990، استمر عدد الأرصدة السمكية المستنزفة بمستويات غير مستدامة في التزايد وقد بلغ ذروته عند 32.5 في المائة في عام 2008 قبل أن يتراجع إلى 28.8 في المائة عام 2011.

ثانياً – من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

9– إن العالم في سنة 2015 مختلف عما كان عليه سنة 2000، وفي هذا الصدد هناك إدراك واسع النطاق بأن خطة التنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، ستكون أكثر من مجرد متابعة للأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية كانت ممتازة من حيث حشد المبادرات على كافة المستويات باتجاه أولويات التنمية المشتركة، فقد تعرضت أيضا للانتقاد لعدم معالجتها الكافية أبعادا مهمة من التنمية المستدامة ولتشجيعها النهج الانعزالية على صعيد التنمية. وقد أصرت الدول الأعضاء أيضا على أن العملية المؤدية إلى اعتماد مجموعة جديدة من الأهداف يجب أن تكون أكثر شمولا وتشاركية وأن تحركها الدول الأعضاء بنفسها وأن تتولى زمامها.

10– واليوم، يواجه العالم تحديات مترابطة فيما بينها لا يمكن التصدي لها كلا على حدة: فإن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتغيّر المناخ وندرة الموارد الطبيعية ومسائل الطاقة واستمرار الفقر – تؤثر جميعها وتتأثر بأحدها الآخر. بغية التصدي لهذا النوع من التحديات، طلبت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة ريو+20 للتنمية المستدامة، بعنوان *المستقبل الذي نريد*، إنشاء جماعة عمل مفتوحة العضوية لوضع مجموعة من أهداف للتنمية المستدامة تكون "عملية المنحى وطموحة وعالمية من حيث طبيعتها وقابلة للتطبيق على كافة البلدان، مع مراعاتها لاختلاف الواقع والقدرات ومستويات التنمية بين بلد وآخر واحترامها للسياسات والأولويات الوطنية."

11– أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة جماعة العمل مفتوحة العضوية في يناير/كانون الثاني 2013 وقدمت قائمتها بأهداف التنمية المستدامة المقترحة في يوليو/تموز 2014. ويعيد التقرير الصادر عن جماعة العمل مفتوحة العضوية التأكيد على اعتبار استئصال الفقر والجوع من أهم الأولويات بشكل عام. والتقرير المؤلف من مقدمة موجزة و17 هدفا و169 غاية، قدم رؤية وافية فيما خص استئصال الفقر (الهدف 1) وانعدام الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة (الهدف 2) وللاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدراتها (الأهداف 12 و14 و15 من بين أمور أخرى).

12– يتناول الهدف 1 الفقر بكافة أشكاله في كل مكان، فيتصدى للفقر المطلق والنسبي على حد سواء ويحدد الحماية الاجتماعية والوصول المتساوي إلى الأراضي والموارد الأخرى ناهيك عن القدرة على التكيف، بصفتها كلها من

المكونات الرئيسية لهذا الجهد. كما جرى تناول القضايا الحرجة والروابط الداخلية التي يعكسها الهدفان الاستراتيجيان للفاو 3 و5.

13- وعلى عكس نهج الأهداف الإنمائية للألفية يقدم الهدف 2 رؤية شاملة عن الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة بطريقة تشبه كثيرا الأهداف الاستراتيجية 1 و2 و 4 للفاو. تتناول الغايات التابعة لهذا الهدف بُعد الوصول الحرج في ظل انعدام الأمن الغذائي، والطيف الكامل لسوء التغذية وإنتاجية صغار منتجي الأغذية ودخلهم وأنظمة الإنتاج الغذائي المستدامة والقادرة على التكيف والحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الوراثية .إن الغايات المتنوعة لأهداف التنمية المستدامة الأخرى تكمّل الهدف 2 عبر تناولها حيازة الأراضي وحوكمة الموارد المائية وكفاءة الطاقة والفاقد والمهدر من الأغذية وتغير المناخ والمحيطات والموارد البحرية والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والغابات والجبال والأراضي/التربة.

14- وتبرز كافة وجهات نظر الفاو بشأن التنمية المستدامة ومركزية الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من أجل سبل المعيشة الريفية والدور الحيوي لصغار منتجي الأغذية كعوامل تغيير وكمدراء للموارد الطبيعية، بقوة في مجمل تقرير جماعة العمل مفتوحة العضوية. وبالإضافة إلى ذلك فقد جرى الاعتراف بالرابط بين الأمن الغذائي والبيئة مع أهداف ملموسة توفق بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة — أي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتشمل أهداف التنمية المستدامة كذلك تشجيعا أوسع نطاقا على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من أجل التنمية، أكثر مما كانت تفعل الأهداف الإنمائية للألفية التي كان لها هدف واحد فقط (هو الهدف 7) يتعلق بالبعد البيئي للتنمية المستدامة.

15- ومنذ انعقاد مؤتمر ريو +20 زادت الفاو التوعية بشأن أن خدمات النظام الإيكولوجي والموارد الطبيعية تستخدم بصورة متواصلة في مختلف أنظمة إنتاج الأغذية، وبالتالي ليس الحفظ وحده مهما بل أيضا الاستخدام المستدام والترميم. وترد هذه الفكرة بتفصيل واف في تقرير جماعة العمل مفتوحة العضوية. وإلى جانب هدف التنمية المستدامة 2، أدرج الغرض المتمثل في الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية في الغاية 12.2، زد على أن هناك هدفين للتنمية المستدامة – وهما الهدف 14 والهدف 15 – اللذين يتعاطيان بشكل حصري بإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها، فإن الأول يتناول المحيطات والموارد المائية فيما يعنى الثاني بالأنظمة الأيكولوجية والتنوع البيولوجي والغابات والجبال والأراضي والتربة.

16- وقد أيدت البلدان الأعضاء الاقتراحات الواردة في تقرير جماعة العمل مفتوحة العضوية لكونها تستوفي المعايير اللازمة لتحديد أجندة طموحة وتحويلية وذات أهمية شاملة وقاعدة مناسبة للمفاوضات النهائية بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015. ولكن تبقى هناك مهام على جانب من الأهمية ولا سيما العمل المتعلق بإنشاء إطار لقياس ورصد خطة طموحة كهذه. يمثل العدد الكبير من الأهداف والغايات المقترحة تحديا عظيما. فإن جمع البيانات الخاصة بالمؤشرات يمثل تكلفة لا يستهان بها كما أن دعم التدابير المتسقة والمقارنة على المستوى العالمي يتطلب الاتفاق على مجموعة مشتركة من المؤشرات. ويستوجب إطار الرصد القابل للإدارة حدا أدنى من المؤشرات التي ينبغي أن تكون بمعظمها مؤشرات نتائج. وبالإضافة إلى ذلك، بما أنّ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ستشمل الجميع فينبغي للبلدان كافة أن تقدم تقارير بشأنها مع أنّ بعض الأهداف قد تكون متكيفة لحالات قطرية معينة دون سواها.

17- ويشمل أحد القيود الحرجة الموارد المتاحة لدعم رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الجديدة، بما أنّ بعض البيانات المحدودة متاحة فقط للأبعاد المتعددة للاستدامة. وفي هذا الصدد، الفاو ملتزمة بالعمل مع الأعضاء ودعم عملية إنشاء إطار مناسب وواقعي لرصد أهدف التنمية المستدامة.

ثالثاً – التنفيذ العالمي لخطة التنمية لما بعد عام 2015: من الهدف الإنمائي للألفية 8 إلى هدف التنمية المستدامة 17

18– سوف يتم اعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015 خلال قمة لرؤساء الدول والحكومات في الفترة بين 25 و27 سبتمبر/أيلول 2015. وستعرض النتيجة الختامية المتفق عليها بين الحكومات بالتفصيل الوسائل المالية وغير المالية الرئيسية للتنفيذ بما في ذلك التدابير الداعمة لتحسين التجارة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات ومعالجة المشاكل المنهجية. ومن المتوقع أن يسترشد استكمال وسائل التنفيذ بنتيجة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا بين 13 و16 يوليو/تموز 2015 .

19– إن الفاو ضالعة بالكامل في عملية المؤتمر الدولي لتمويل التنمية منذ البداية، وقد شددت على أن الجوع المزمن وسوء التغذية يتأثران جداً بالفقر وبتدهور الموارد الطبيعية. ووجدت دراسة أخيرة للبنك الدولي أن نسبة مدقعي الفقر الذين يعيشون في المناطق الريفية قد ارتفعت من 70 إلى 78 في المائة. ويعتبر استئصال الفقر في الأرياف – وبخاصة من خلال التشجيع على الزراعة والأنظمة الغذائية المستدامة، وضمان الوصول إلى آليات الحماية الاجتماعية – ضروريا لاستئصال الفقر وللتصدي الفعال للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

20– منذ اتفاق مونتيري وجولة الدوحة أصبحت مسائل انعدام الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، تُعالَج من خلال استراتيجيات وطنية وإقليمية مخصصة، بما فيها على سبيل المثال، إعلان مابوتو والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وبيان لاكويلا المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي، التي مهدت الطريق أمام البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي — وهو حساب أمانات متعدد الجهات المانحة قد أنشئ لتمويل خطط الاستثمار الزراعي الاستراتيجية والشاملة والقائمة على الأدلة في البلدان ذات الدخل المنخفض.

21– ولكن هناك على الصعيد العالمي حاجة ملحة إلى تعزيز الموارد المالية المخصصة للأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة. ولكي تكون هذه المساعدة فعالة فهي تستوجب بيئة تمكينية تتكون من أطر متطورة للسياسات وحوكمة محسنة وشراكات قائمة على المبادئ ومساءلة متبادلة. في عام 2011، قدّر صافي الاحتياجات الإضافية من الاستثمارات العالمية (من حيث الاستثمار العام التزايدي في مجال الزراعة والمجالات المتصلة به) اللازمة لاستئصال الجوع بحلول 2025، بمبلغ 50.2 مليار دولار أمريكي في السنة.

22– وفي حين قد تبدو الثغرات المالية مقلقة، من المهم أن ندرك التكاليف الأعظم الناتجة عن استمرار الوضع الراهن. فتكاليف نقص التغذية والنواقص في المغذيات الدقيقة تقدر بحوالي 2 إلى 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي أي ما يعادل 1.4 إلى 2.1 تريليون دولار أمريكي في السنة. وفي الوقت نفسه، تعتبر التدخلات على مستوى الأمن الغذائي والتغذوي والاستثمارات الزراعية من أكثر تدخلات التنمية كفاءة من حيث الكلفة، إذا تتسم بمزايا اجتماعية واقتصادية وبيئية متعددة.

وأثبتت دراسات أن النمو الزراعي يبلغ في المعدل ضعف فعالية النمو الناجم عن قطاعات أخرى من حيث خفض الفقر، وهو فعال مقدار خمسة أضعاف في البلدان المفتقرة إلى الموارد وذات الدخل المنخفض.

23- وسيكون من الضروري أيضا بناء شراكة عالمية متجددة بناء على الدروس المستفادة من الهدف الإنمائي للألفية 8 من أجل تناول إطار التنمية لما بعد عام 2015. ويستدعي ذلك تنفيذ الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية – بما يشمل على سبيل التعداد لا الحصر، المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فضلا عن رعاية الشراكات بين جهات فاعلة عدة عبر كافة المجالات والقطاعات ذات الصلة.

رابعاً – الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: دعم الأمم المتحدة للتنفيذ على المستوى القطري

24- من أجل دعم البلدان في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015، ولا سيما ضمان سلاسة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، ومن أجل تعزيز نهج متسق ومنسّق للتنمية المستدامة، تناقش منظومة الأمم المتحدة في الوقت الراهن عددا من التكييفات المؤسسية الممكنة. يدعو الإطار الخاص بمرحلة ما بعد 2015 إلى تولي البلدان لزمام التنمية المستدامة وإلى إمكانية مساءلتها في هذا الصدد. وهذا يعني الحاجة إلى نهج متكاملة وقائمة على الأدلة من حيث صياغة السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتنمية القدرات من أجل ضمان حوكمة متناسقة وفعالة وشاملة، والهياكل الفعالة المطلوبة للرصد من أجل تتبع التقدم في الوقت المناسب.

25- ومن أجل تقديم الدعم الفعال لتنفيذ خطة تنمية تحويلية لما بعد 2015، سوف تحتاج الأمم المتحدة إلى أن تمارس التخطيط والإدارة بصورة متسقة من أجل تحقيق النتائج وأن تراجع إطار نتائجها وأولوياتها والتوفيق بينه وبين إطار أهداف التنمية المستدامة. وسيكون الدعم القطري المعزز لصياغة السياسات والحوكمة أساسيا للغاية بما أنّ وكالات الأمم المتحدة ستحتاج إلى الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات البلدان فيما تعزز تولي البلدان لزمام الأمور خلال مرحلة التنفيذ.

26- وقد بدأت منظومة الأمم المتحدة باستعراض وسائل عملها في سياق عملية "القدرة على تحقيق الغرض المنشود". وهناك عمليات جارية حاليا من خلال حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن المناقشات والعمليات الإصلاحية للأركان الثلاثة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (أي مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى) من أجل استعراض أداء نظام الأمم المتحدة الإنمائي وتحديد التغييرات المطلوبة.

27- وقد وافقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في الفترة الأخيرة على رؤية مشتركة إلى التموضع الطويل الأجل لنظام الأمم المتحدة الإنمائي. وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي كذلك أن يدعو إلى حوار شفاف وشامل يضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن التموضع الطويل الأجل لنظام الأمم المتحدة الإنمائي، مع مراعاة خطة التنمية لما بعد عام 2015. وسوف يؤدي ذلك إلى اعتماد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2016 والذي سوف يحدد التوجه الاستراتيجي المستقبلي لنظام الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أنشئت اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم التنفيذ المعجل للأهداف الإنمائية للألفية خلال عام 2015 مع التقدم أيضا على صعيد التحضيرات للتنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة.

28- وترمي عملية التفكير الاستراتيجي الداخلية الشاملة لدى الفاو التي أطلقت في يناير/كانون الثاني 2012 إلى تحسين تنفيذ عمل الفاو وتأثيره عبر الترجمة الفعالة لعملها المعياري إلى تأثير على المستوى القطري والاستفادة من معرفتها العالمية من أجل دعم أولويات الأعضاء في مجالي السياسات والاستثمار. وهذه هي تحديدا حالة أطر السياسات والمنتجات الأخرى التي أنشئت في محافل مثل اللجان الفنية للفاو (لجنة مصايد الأسماك، ولجنة الغابات، ولجنة الزراعة، ولجنة مشكلات السلع) ولجنة الأمن الغذائي العالمي التي تم تشغيلها من خلال الإطار الاستراتيجي والأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وهذه الآليات المؤسسية القائمة أصلا والتي توفر المعلومات الراجعة قد وضعت الفاو في مكانة جيدة تمكنها من المساهمة بفعالية في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم.

29- وتكمن التحديات الرئيسية على المستوى القطري. وينبغي للاهتمام أن يتركز بالدرجة الأولى على تعزيز التوعية بأهداف التنمية المستدامة لدى المكاتب الميدانية وضمان استعداد ممثلي الفاو وموظفيها لدعم ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى أولويات وبرامج تكون البلدان ممسكة بزمامها.

30- ومع صياغة أطر البرمجة القطرية، تستجيب الفاو الآن بالكامل إلى الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان بطريقة تحشد وتستخدم إلى أفضل حد ممكن القدرات التشغيلية والمعرفة لدى جميع وحدات الفاو، بغض النظر عن مكان وجودها. إن دور الدعم والتنسيق المقدم إلى المكاتب القطرية من قبل الموظفين الفنيين المختصين في المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية، ومن قبل الشبكة الميدانية لنقاط الاتصال المعنية بأطر البرمجة القطرية ومن قبل المقر الرئيسي يضمن شمولية النهج المقترحة واستيفاء معايير الجودة الرئيسية – أي صلة نتائج الفاو بالخطة الوطنية، وإمكانية تحقيق النتائج، فضلا عن ضمان استدامتها المحتملة.

31- وقد تعززت المساهمة المؤسسية للفاو في عملية ما بعد عام 2015 من خلال الاستفادة من الإطار الاستراتيجي المراجع والأهداف الاستراتيجية الجديدة والمبادرات الإقليمية، فضلا عن تحدي القضاء على الجوع. وبالتالي فإن الرؤية الشاملة للإطار الاستراتيجي للفاو تبرز جيدا في صياغة أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها.

32- ونتيجة لذلك يمكن للأعضاء أن يتوقعوا من الفاو أن تقدم الدعم الفني إلى البلدان على صعيد تكييف وتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري. إن تعزيز قدرة المكاتب الميدانية والدعم المقدم لها سيكون عنصرا مفيدا للمنظمة لجهة مساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. أما السبل التي تضمن الاتساق والمساهمة المباشرة للإطار الاستراتيجي المراجع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى البلدان، فضلا عن رصد التقدم، فيمكن أن تعد جزءا من تنقيح عمل الفاو في المستقبل.

خامساً - التوجيهات المطلوبة من المؤتمر

33- إن المؤتمر مدعو إلى:

- استعراض التقدم المحرز على صعيد تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- تقديم الإرشاد إلى الفاو فيما خص تنفيذ خطة التنمية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة.